

المردود التربوي للمدرسة الجزائرية

الملخص:

أ. طاهر الإبراهيمي
قسم علم الاجتماع
جامعة محمد خيضر - بشكرة-

يعسد السعي إلى تمسّين الصلة بين مكونات المدرسة لتفعيل أنشطتها رهانا مستمرا، بالنظر إلى تأكيدين أساسيين : أولهما هو أن التغير سمة التربية لا باعتبارها ظاهرة اجتماعية ترتبط بمجتمع معين بل اعتبارا للتغيير المذهل الحاصل على المعرفة العلمية ، وثانيهما هو أن المدرسة نسق اجتماعي ووسط التنشئة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي يعرف بدوره مظاهر خصوصية تتلازم مع السياق الزماني والمكاني وعوامله السوسيوثقافية .

وبناء على ذلك يكون مشروعا تعريضا مردود هذه المؤسسة التربوية الاجتماعية إلى السند والاستقويم ، فحتمية البقاء تملّي التطوير الدائم لهذا الجهاز بما يكفل له جاهزية الأداء المطلوب والمدرسة الجزائرية في العشرية الأخيرة تجد نفسها في مفترق الطرق تبحث عن بوصلة تسترشد بها ، ففي النواحي النظرية - الفلسفية يمثل ما تفعل في النواحي الفنية ، لأن دينك البعدين وجهان لعملة واحدة . وهكذا فإن اتخاذ المردود التربوي للمدرسة الجزائرية مجالاً للبحث لا يلغي العوامل المؤثرة في تنشأته وتشكيله بل يستوجبها ، وهو ما تحاول هذه المقالة فعله من خلال ما تيسر من مادة وبيانات ذات العلاقة ، ويأتي مظهر الإخفاق الدراسي متصدرا خططها لأنه يمثل الاعتلال الذي يتطلب المطارحة والدراسة ، ومن وثمة العلاج وعليه يليه الإشارة إلى بعض الجهود الرسمية لتحسين صورة المدرسة والتحديات التي تمثل قوارض لها . ويتم أخيرا وضع المردود التربوي في إطار العوامل المكونة له من داخل وخارج المدرسة .

والمردود التربوي يعني في هذه المقالة ((الحصييلة أو النتيجة الكمية والكيفية

للمؤسسات التربوية)) (1).

1 - الإخفاق الدراسي كمظهر للمردود التربوي للمدرسة الجزائرية

الإهدار المدرسي ، الإخفاق المدرسي ، الفشل الدراسي ، التسرب المدرسي مفاهيم تشير جميعا إلى ظاهرة واحدة تتمثل في عجز المدرسة عن بلوغ مستوى مرض في تحقيق الأهداف التربوية المحددة ، وما وصفها بالهدر إلا لتوضيح أن ما صرف من جهد ومال ووقت لم يجد مقابله من النتائج وهو إخفاق أو فشل يكبر ويصغر ، أما التسرب فهو يشير إلى معنى يرتبط بالمعنى السابق فمن الهدر والفشل أن لا يستكمل المتدربون مسيرتهم التعليمية بنجاح فيستوفون محض إرادتهم ويفصلون وقد يعيدون السنة الدراسية مرة أو أكثر وهو ما يكلف الإنفاق العام على التربية عبئا مضاعفا .

ففي دراسة أعدها مكتب الأعضاء في اليونسكو شملت سبع عشر دولة عربية تبين إن نسبة التسرب بلغت 15% إلى 25% في ستة دول من تلك البلدان و 25% إلى 35% في خمس دول منها وأكثر من 24% في ثلاث منها⁽²⁾ . وإذا كان يجب الاعتراف بأنه لا يوجد نظام تربوي يتحقق فيه نجاح كامل نسبته 100% فإن يتراوح التسرب المدرسي في سبع عشرة دولة عربية بين 25% إلى 35% أمر مثير لأكثر من تساؤل ، ويجعل من الجهود القومي للنهوض بالتربية والتعليم في وضع المساءلة الاجتماعية لاسيما في الأنظمة الوطنية التي أخذت على عاتقها تحرير الإنسان العربي من الجهل وحاولت نشر التعليم وتوسيع قاعدته .

وفي الجزائر فان الظاهرة متمكنة من مردود المدرسة الجزائرية ومثل تحديا ليس هينا نجأوزه كما يؤكد ذلك استمراره رغم محاولات الإصلاح التربوي . فقد ذهب عبد اللطيف بن اشنهو مقدرا الإهدار المدرسي انه من كل 100 طفل يسجلون في المدرسة الابتدائية ، فان 20 يتركون الدراسة قبل نهاية المرحلة الابتدائية ، و40 يطردون في نهاية هذه المرحلة ، ومن بين الأربعين الباقين ينتقل 18 إلى المرحلة الثانوية ويتقدم 16 منهم إلى امتحان الباكلوريا ولا ينجح منهم سوى (04) تلاميذ باعتبار أن نسبة النجاح في هذا الامتحان تبلغ 25%⁽³⁾ وهذه أرقام تفيد أن المدرسة الجزائرية لم تتمكن وبعد عقدين من الاستقلال تقريبا من تجاوز

جميع المعوقات ، وهكذا فمن 100 تلميذ في المرحلة الابتدائية لا يوفق سوى 04 في امتحان شهادة البكالوريا ويتخلف 96 منهم في المستويات الدراسية السابقة ، وهذا أن نسبة النجاح المدرسي بمعيار البكالوريا وهي امتحان رسمي ممرکز لا يزال محترما - لا يتعدى 4 % في المقابل فشل تصل نسبته 96 % .

وتظهر حسابات أخرى انه من بين 100 تلميذ مسجلين في السنة الرابعة من التعليم المتوسط عام 1975 / 1976 تقدم لامتحان البكالوريا مانسبته 18.5 % وهي النسبة التي لا تمثل سوى نسبة 5.5 % من تلاميذ المسجلين في المرحلة الابتدائية في السنة الأولى عام 1966 / 1967⁽⁴⁾ وهي حقائق تسيين أن المدرسة الجزائرية ظلت تراوح واقعا مليئا بالصعاب التي ترتبط ليس فقط بالإرث الاستعماري الثقيل بل بمتغيرات الوضع في جزائر الاستقلال وكهذا كانت العشرية الأولى كلاحقتها تقريبا رغم أن سنة 1976 كانت سنة انطلاقة مختلفة للمدرسة في الجزائر حيث أخذت تؤكد ارتباطها بالمجتمع من خلال توسع التعليم جراء اثر ديمقراطيته وبجانيته .

وبعد محاض السبعينات والثمانينات وصولا إلى السنة الدراسية 1998/97 تبقى ظاهرة الإخفاق الدراسي محرجة إذ تشير الإحصائيات إن العدد الإجمالي للتسرب المدرسي بلغ 532.000 متسربا ووصلت معدلات التسرب على المستوى الوطني في نفس السنة إلى:

أ - 62.5 % في التعليم الابتدائي

ب - 8.20 % في التعليم الكمالي .

ج - 10.00 % في التعليم الثانوي⁽⁵⁾ .

وهي معدلات فتحت المجال لحركة رفض واسعة للمدرسة الجزائرية مؤكدة رغبتها في التغيير والثورة على القلم . " وإذا كان " لا أحد يستطيع أن يماري في أن المدرسة تشكو من كثير من السلبيات وتعاني كثيرا من النقص وأنها على كل حال دون مطامح الأمة في مجال تربية الأبناء و إعدادهم للمهام الوظيفية التي تنتظرهم ، وللتكيف مع متطلبات العصر وأثار الحداثة التي تغمر كل جوانب الحياة في مطلع القرن الأول من هذه الألفية الثالثة في

التقويم الميلادي الحقيقة الأخرى ... هي إن ما تحقق في مجال التعليم يمكن أن يعد مفخرة الأمة واحد دواعي اعتزازها ، إذا ما فحصت المعطيات المتصلة بهذه المسألة بقدر كاف من التجرد والموضوعية وإذا ما قوبلت بإنصاف الإمكانيات التي رصدت للقطاع بالنتائج التي تحققت فيه وإذا ما قورنت تلك وهذه بما رصد منها لقطاعات أخرى حظيت بالأولوية الفعلية " (6) .

وإذا كان جحودا تقزيم الدور الذي أدته المدرسة الجزائرية أو تسفيهه فإنه من غير المقبول علميا ووطنيا القول بأن الشأن التربوي معافى ، وأن المؤسسة التربوية تقدم المردود المدرسي المطلوب .

ولذلك وجب انتهاج بدائل أخرى التي من شأنها تفعيل عوامل القوة المتاحة وتدارك النقائص الشخصية .

إنه وأمام نسبة المتسربين المرتفعة ، وعجز قطاع التكوين المهني عن استيعاب تلك الأعداد من المتسربين كل سنة يجعل التفكير في مصير هؤلاء الشباب ضرورة اجتماعية ملحة ، بوصفها أحد تحديات المجتمع وليس النظام التربوي وحده ، ويعترف مجلس الأمة بأن " التكوين المهني لم يعد قادرا على استيعاب العدد الهائل من المتسربين من القطاع التربوي " (7) .

إن قطاع التكوين المهني لا يستقبل سوى 120 . 000 إلى 150.000 من المتسربين أي نسبة 28.19 % من العدد الإجمالي ، أما نسبة 71.08 % فمصيرها غير معروف وهكذا فإن التسرب المدرسي يجعل التكلفة الاقتصادية والجهود الخدمانية المبذولة في التعليم تهدر بلا نتيجة (8) وهذا حكم لا يجد صدقه في ظل كثير من الإنجازات التي تحققت ، وفي الإجراءات التي تتخذها وزارة التربية الوطنية لتصحيح المسار وتقويم الجهود ورغم أن تلك تدابير جزئية إلا أنها ساعدت على تحقيق بعض الأهداف خصوصا تلك التي تعلق بتحسين مستوى المكونين من خلال حلقات التكوين خلال الخدمة وتشجيع المبادرات في مجال البحث والتأليف وتكوين الأساتذة والمربين لأن " المعلم الذي يكرم على جهده وعطائه وتفانيه وإخلاصه في العمل من شأن ذلك أن يدفعه إلى المزيد من البذل في العطاء

كما أن مثل هذه الالتفاتة الطيبة - (يقصد وسام الاستحقاق التربوي) - يمكنها أن تثير لدى بقية المعلمين حب التفوق والإقتداء بالمكرمين .. " (9) وصحيح أن مثل هذه المبادرات مشجعة إلا أن العناية بالظروف المهنية والاجتماعية لهيئة التدريس وتحسين القدرة الشرائية للمربين هي الأولى بالاهتمام . لما في ذلك من تسهيل لمهامهم من جهة ولما قد تلعبه من دور في استقطاب احسن الكفاءات والاحتفاظ بالتي تمارس التعليم والإشراف الفني والتسيير الإداري أو البيداغوجي . وفي هذه وتلك ما يعمل على الرفع من مستوى المردود التربوي . فهذا الأخير يظهر قوة او ضعف الجهود الذي تتولاه المؤسسة التربوية في المجتمع و من ثمة حظيت بالسرعاية الخدماتية وبالمتابعة الضبطية من خلال التشريع الذي تلاحت نصوصه استجابة لروح كل مرحلة وعكسا لفلسفة التربية المنتهجة .

إن انعدام عوامل استقطاب احسن الكفاءات للتدريس . حرم المدرسة من أحد أهم أسس النجاح ، لذلك لاحظ المجلس الأعلى للتربية عجزا ثقافيا لدى غالبية المعلمين في تقريره السنوي في 29 نوفمبر من 1999 ، وفي تحليله لتلك الظاهرة بين أنها تعود إلى " أشكال مقاومة التجديد التي نمتها سنوات تطبيق بيداغوجي قائم أساسا على إيصال المعارف المحصلة " (10) غير إن تلك المقاومة بدورها بحاجة إلى تفسير ، فرغم انه لا يمكن تعميمها لكون الفئات الشابة التي لازالت في بداية المشوار مرتبطة بكل جديد في مجال مهنة التدريس ، والآن من قدامى المعلمين من يبحث عن تحسين أدائه التربوي بجهد رغبة في الخروج من الرتابة والروتين . لكنه يشترط أن يجد تكوينا مناسباً علمياً ومهنياً . فانه لا ينكر أن المقاومة لكل جديد موجودة ومثبطة لجهود التكوين خلال الخدمة أحيانا .

ويرى بعض الملاحظين أن ترددي الوضعية التعليمية تتعلق في جوهرها بدور المعلم لذلك وجب أن يتجاوز معيار اختياره المقدرة العلمية إلى سمات شخصيته ، لأن الفعل التربوي فعل مرهف . ومن المأخذ التي لوحظت قلة مدة التكوين الأولى في المعاهد التكنولوجية . لذلك أخذت الوزارة على عاتقها إعادة تكوين من الأساتذة بتخصيص حصة مالية مقدرة بـ 35 مليار سنتيماً لعدد كبير منهم ، وفوق ذلك لاحظ المجلس الأعلى

للتربية العطالة الإدارية التي تتسبب في رتابة الإجراءات وضعف التواصل الداخلي والخارجي ، والغياب الكبير للعنصر النسوي . حتى أن بلغ التسرب 100 ألف ، وحتى التلاميذ الذين يصلون السنة النهائية فإن معدل الرسوب في صفوفهم يصل إلى ما بين 75 % - 80 % (11) . وبناء على ذلك فإن تلك الظواهر ومهما كانت دواعيها ، تقوم كقوارض تلتهم الإنجازات والمجهودات الرامية إلى بلوغ الحصيلة المدرسية مستويات مرضية . ومحققة للأهداف التربوية أو مقتربة منها على الأقل بقدر عال .

لقد بذلت الدولة مجهودات معتبرة لنشر التعليم حيث بلغ عدد المتدربين من الابتدائي إلى الجامعي ما يقارب سبع ملايين ونصف المليون وهو ما يمثل ¼ (ربع) المجتمع بسين الأساسي والثانوي ، وما يقارب نصف مليون طالب جامعي . وتوزع فئتي الأساسي والثانوي على 200.000 مؤسسة يشرف عليها 477.000 أستاذ يمثلون 48 % من الموظفين العمومي ، وتخصيص غلاف مالي ترتفع نسبته كل سنة تقريبا فمن 322 مليون دينار سنة (1963) أي 11.08 % من ميزانية الدولة إلى 111 مليار دينار سنة (1997) أي 17.39 % . وتضاعف في سنة 1998 إلى 124 مليار أي 26 % من الدخل الوطني الخام (12) . لكن كل تلك الجهود تجد في مقابلها تحديات تضعف من حصيلتها ، وتجعل أهدافها في غير المنال . كالإهدار المدرسي ، والامية وتضاعف عدد المتدربين وتزايد حاجات الأفراد والمجتمع كما ونوعا من التربية تماشيا مع المتغيرات الداخلية والخارجية .

الجدول رقم 01 يوضح الإهدار المدرسي في 1986 - و 95/94 و 1997

السنوات	الإهدار
1986	80.000
1995 - 1994	610.000
1997	5000

المصدر : أوقاسي لونيس (أزمة الغدارة التربوية في الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية العدد 13 / جوان / 2000 . جامعة منتوري قسنطينة - ص 26 .

أن الانفصال عن الدراسة والرسوب ، ظواهر تثقل الإنفاق العام على التربية وتسبب في ضعف مردود المدرسة الجزائرية ، خصوصا إذا تم الانقطاع في المراحل الأولى من التعليم ، مما يجعل فئة التلاميذ المخففة دراسيا شبه أمية . وهي تضاف إلى عدد الأميين الذي يمثل ربع المجتمع وهو يمثل تحدي خطير على المجتمع والنظام التعليمي الرسمي . (13)

2 - جهود لتحسين المردود التربوي في ظل التحديات :

تلاحظ وزارة التربية الوطنية أن جميع الجهود التي بذلتها الجزائر تظل رهينة ظاهرة التسرب المدرسي ، التي تزيد وضع المدرسة تفاقما وترهن بذلك استقرار المجتمع ، وتضيف بأن هناك ظاهرة أخرى تحتاج إلى تكفل قبل استفحالها وهي ظاهرة العزوف عن التمدرس *déscolarisation* (14) . ودراسة الأرقام المتعلقة بظاهرة التسرب المدرسي وإعادة السنة في المدرسة الجزائرية توضح مبلغ الظاهرتين وتمكنهما من مخرجات التعليم الرسمي . فالوضعية العامة عند نهاية السنة الدراسية 1999 / 98 (التعليم الأساسي والثانوي) يوضحها الجدول رقم 02 أدناه :

النسبة	العدد	
100 %	8.215.003	المسجلون خلال السنة الدراسية 99/98
75.46 %	6.199.749	المتقلون
17.78 %	1.461.276	المعيدون
06.75 %	553.980	التسربون (المتخلون والمطرودين)

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - وزارة التربية الوطنية (التسرب

المدرسي في التعليم

الأساسي والثانوي) - مطبوعة غير منشورة - فيفري 2000 . ص : 06 .

إن نسبة التسرب والإعادة : 17.78 % و 6.75 % على التوالي ، تشير إلى أن الجهاز التعليمي يعاني من عدد من المشكلات والمعوقات التي تجعل النتائج التي يحققها منقوصة من المستويات الكمية ، ناهيك عن المستويات النوعية ، ذلك ما يمكن أن توحى به الأرقام المشار إليها في الجدول رقم : 02 وهو ما يدفع إلى تساؤل مشروع عن العوامل الفاعلة، وعمما قامت به السلطات المختصة خصوصا وأن الوضعية ترتبط بمرحلة متقدمة من الاستقلال أي بعد مرور 36 سنة ، وهو زمن كفيلا باستخلاص الحلول و تقويم مسيرة المدرسة الجزائرية. ذلك هو الرأي الذي تشيحه بعض التحليل راسمة في تركيبها صورة قائمة عن حالة المدرسة وعن مستقبلها . ولفهم اشمل للتسرب المدرسي باعتباره مظهرا من مظاهر الإخفاق يشير الجدول التالي إلى حقيقة الظاهرة في الطور الأول والثاني والثالث والطور الثانوي .

جدول رقم 03 بين عدد ونسبة المتسربين في الأطوار : الأول والثاني والثالث والثانوي (سنة 99/98)

النسبة المئوية	العدد	
-	7.128.777	التعليم الأساسي
% 5,46	389.713	— في مجموع التعليم الأساسي
%0,87	61.975	— المتسربون
%1,98	141.172	— في السنة 06
		— في السنة 09
%100	4.965.605	ب : في الطور 1 ، 2
% 2,46	122.292	— المسجلون .
		— المتسربون :
% 100	2.163.172	1- في الطور 3
% 13,36	267.421	المسجلون :
% 6,52	141.171	المتسربون :

		في السنة 09 :
		3 - في الطور الثاني :
المسجلون :	1.086.226	% 100
المتسربون :	164.267	% 15,12
	42.739	% 3,93
في السنة 1 / ثانوي	93.454	% 8,60
		في السن % 3 / ثانوي

المصدر : الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية - وزارة التربية الوطنية - التسرب

المدرسي في التعليم الأساسي و الثانوي (مطبوعة غير منشورة) فيفري 2000 ص : 08

و هكذا نتأكد أن التسرب يشمل جميع الأطوار و يطال مرحلة التعليم الابتدائي التي هي قاعدة النظام التعليمي كله ، مما يعني تفشي الأمية ، و هي الآفة التي تهدد مشروع المجتمع في النهضة و التقدم ، و ما يلاحظ أن معدلات التسرب تزداد في مرحلة التعليم الثانوي 15,12% من مجموع مسجله يليه الطور الثالث بـ : 12,36 و أخيرا الطور الأول بـ : 2,46% و هذا يثير تساؤلات عن نظام التقويم و الانتقام ، إذ كيف يزكي مجموع المتقلبين إلى المرحلة التعليمية الأعلى وفق مقاييس يفترض أن تكون صادقة و ثابتة ثم ما يلبث أن يثبت فشل تلك التزكية أو ذلك الإقرار في الصف الأعلى أو المرحلة التعليمية الأعلى ؟ ان الواضح من ذلك أن خلا ما في نظام التقويم و الانتقال يتطلب إعادة نظر ، ثم لماذا يرتفع معدل التسرب في سنوات الامتحانات الرسمية (السنة السادسة ، التاسعة أساسي والثالثة ثانوي) التي وصلت على التسوالي و بالنظر إلى عدد المسجلين في الطور التعليمي إلى : (1,25% من نسبة التسرب الكلية 2,46%) و (6,52% من مجموع نسبة التسرب 12,36%) و 8,60% من مجموع نسبة التسرب الكلية 15,12% إن ذلك يعكس أن التقويم التربوي لا يمارس بتقانة في المدرسة الجزائرية .

هكذا تراكم التسرب المدرسي و توزع على الأطوار التعليمية في نهاية السنة الدراسية

1999/98

كالتالي :

- التعليم الثانوي : 30 %

- الطور الثالث : 48 %

- الطور الأول و الثاني : 22 % (15)

و حسب سغواني عاشور فإن تحليل الظاهرة في السنوات 97 و 98 و 99 بين أنهما

تعود إلى :

- سبب لها علاقة بالإطار الاجتماعي و الاقتصادي و التي تشخص في
الوضعية الاقتصادية العامة ، و خصائص الأسرة ، و تصور الدراسة في المجتمع و قيمتها
و كلفة الدراسة .

- سبب مرتبطة بمحيط تسيير و تنظيم المدرسة و تلتخص في :

البرامج و المضامين ، المدرس ، و ظروف التمدرس ، وأساليب التقويم
و تنظيم الحياة المدرسية ، و خصائص المتدربين ، وأن هناك ثلاثة فئات من
المتدربين هي :

■ الذين تخلوا عن الدراسة بمحض إرادتهم قبل بلوغهم السن الإلزامي (16 سنة)
خاصة الإناث في الوسط الريفي .

■ المرغمون على مغادرة مقاعد الدراسة بعد بلوغهم سن (16 سنة) بسبب
نتائجهم الراسية .

■ الذين ينقطعون بسبب أحوالهم المادية من مختلف المستويات التعليمية (16).

لكن تظل تلك الأسباب مجرد نتائج ضحيتها فئات معينة من التلاميذ - فالذين يتخلفون عن
الدراسة يجبرون على العمل لمساعدة الأسرة أو يتوقفون بسبب عدم قدرة الأب على الإنفاق
، أما الفصل من الدراسة لضعف النتائج الدراسية فشان يتطلب أكثر من بحث تتوزع بين
فروع التقويم و علم التباري ، و علم النفس و علم الاجتماع و الديدكتيك (التعليمية)
و غيرها . ذلك لأن ضعف النتائج لا يحصل من تلقاء نفسه .

و تلاحظ وزارة التربية أن الإعادة في نهاية السنة الدراسية 99/98 توزعت على
الأنماط التعليمية كالتالي :

- الطور الأول و الثاني : 47 %
- الطور الثالث : 34 %
- التعليم الثانوي : 19 % (17)

و هي نسب تعكس حالة من الفشل في الفعل التعليمي التعليمي يصيب جميع أطرافه
و مكوناته ، و تكثر الإعادة في الطور الأول و الثاني 47 % نظرا لسن التلاميذ الذي يسمح
لهم بالإعادة و حين تقل نسبتها في الطور الثالث و التعليم الثانوي فإن ذلك لا
يصور الحقيقة كلها لأن الفصل من المدرسة (التسرب المدرسي) يصبح أكثر حدوثا
و لذلك فإن نسبة التسرب بالطور الثالث و الثانوي أكبر من الطور الأول و الثاني .

و الجدول رقم : 04 يبين وضعية إعادة السنة في 99 / 98

النسبة المئوية	العدد	أنماط التعليم
		<u>التعليم الأساسي</u>
		أ- مجموع التعليم الأساسي
100%	7.128.777	المسجلون
16.63%	1.185.955	المعيدون
2.93%	208.579	في السنة 6 أساسي
2.73%	195.051	في السنة 9 أساسي
		ب - في الطور الأول والثاني
100%	4.965.605	المسجلون
13.86%	688.346	المعيدون
		ج- الطور الثالث
100%	2.163.172	

	23 %	4.97.609	المسجلون
	09.01 %	195.051	المعيدون
			في السنة التاسعة
	100 %	1.086.226	في التعليم الثانوي
	25.34 %	275.321	المسجلون
	7.27 %	78.672	المعيدون
	13.88 %	150.750	في السنة 1 / ثانوي
			في السنة 3 / ثانوي

المصدر: وزارة التربية الوطنية التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي

(مطبوعة غير منشورة) فيفري 2000 ص: 10

إن إعادة السنة هي الأخرى هدم للجهود و الأموال التي تنفق على التربية و إخفاق التلميذ و تترك آثارا على حصيلة التعليم و على التلميذ نفسه فإخفاق التلميذ دراسيا يترك جرحا عميقا في نفسيته لذلك يمكن التمييز بين صنفين من السلوك فقد يركن المخفق إلى اليأس و الإحباط أو يملكه الإكتئاب و الحزن الشديد بالإضافة إلى الحكم السلبي للأولياء أما الصنف الثاني فلا يستسلم بسهولة بل يزداد اصرارا على النجاح و بالإضافة إلى الأثر النفسي فهناك الأثر الاقتصادي و الاجتماعي خاصة في بلادنا أين تكمن قيمة الشخص في وظيفة أو قيمة الشهادة العلمية و لهذا يشعر المخفق بعدم فعاليته و عدم قيمته داخل المجتمع (18) فالإعادة كالتسرب مظهر من مظاهر الإخفاق الدراسي وهو الذي يمثل الوجه السلبي في المردود التربوي و الملاحظة العامة التي توريها النسب المثوية أن الإعادة تشمل جميع مراحل التعليم و أنها تكثر في الطور الأول و الثاني يليه الطور الثالث فالتعليم الثانوي و أنها تتضاعف أكثر في نهاية كل مرحلة تعليمية مما يؤكد على عدم وجود نظام للتقويم أو تنظيم الإعادة موحد مطبق في جميع تلك المراحل و أن الاجتهاد الشخصي للمسيزين يلعب دورا حاسما في هذا الشأن التربوي الحساس .

لقد كانت نسبة القبول من قسم إلى آخر تحدد مسبقا دون مراعاة الجانب التحصيلي والتربوي للتلاميذ مما تسبب في النتائج الآتية:

- التسيير الكمي لإعداد التلاميذ
- ضعف نسبة النجاح في البكالوريا ولمدة 20 سنة
- ضعف طاقة الإستقبال في هياكل التكوين المهني
- نقص مناصب العمل المعروضة في عالم الشغل .

أي أن آليات الإنتقال تستجيب إلى أهداف التخطيط الكمي لا المقاييس البيداغوجية للنجاح⁽¹⁹⁾ . وهي نتائج تجد تفسيرها في جملة من العوامل المتداخلة بعضها يكاد يكون قسمة مشتركة مع بلدان العالم الثالث ، التي يمكن أن تتلخص العوائق التي تعطل تحسين نوع التربية في نوعين أساسيين هما :

- عوائق تتعلق بالاتجاهات والقيم
- عوائق بالممارسة التربوية

لسذلك فإن الدعوات إلى العلم والتكنولوجيا لن تمر بلا أن تحسب ردود الفعل التي تقوم بها المؤسسات المحافظة للإبقاء على مصالح المستفيدين منها ، فالتعليم القديم في البلدان النامية أعد الناس للوظيفة وللمكاتب وعلمهم احتكار العمل ، وفيما يتعلق بالممارسة التعليمية ، فإن العوائق تتنوع لكن تأتي الهوة بين المخططين للبرامج التعليمية والقائمين على تنفيذها في صدارتها . وهو ما يستوجب تخطيط تربوي من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة الى القمة كما يتعين فسح المجال للتعليم الذاتي و إعداد المدرسين إعدادا تربويا سليما وهو ما يستدعي تطوير وتوسيع التدريب أثناء الخدمة⁽²⁰⁾ .

3 - المرادود التربوي بين العوامل المدرسية ولا مدرسية

ويشع في المدرسة الجزائرية كثير من تلك الظواهر السلبية المرتبطة بالممارسة التربوية أو بالاتجاهات والقيم الراسخة وبعض الدهنيات ، ويعتبر المجال بين الدعوة إلى العصرية والدعوى الى المحافظة دأبا خطايا مألوفا ، كما ترمى الممارسة التعليمية بالضعف وتوجه

انتقادات إلى ممارسة التقويم التربوي وإلى التشريع و التسيير والتمويل . وهي جميعا عناصر فعالة ذات علاقة بمردود المدرسة .

فمن العيوب التقويم التربوي اعتماده الكلي على اختبارات التحصيلية * هذه الاختبارات بدورها تفتقد إلى الشروط الموضوعية في الإعداد والمحتوى والصياغة والتصحيح واعتمادها كمرجع أساسي في تقدير إمكانات التلاميذ والقبول والتوجيه المدرسي يحدث أخطاء كثيرة ضحيتها التلاميذ الذين تبدو نتائجهم جيدة لكن بعد انتقالهم إلى المستويات الأعلى تتردى وتضعف وذلك لأن :

- أسئلة الاختبارات توضع بطريقة انطباعية وشخصية ولا تبنى وفق الأهداف المتظرة من البرنامج المقدم

- إنها تقيس جزءا بسيطا من القدرات العقلية للمتعلم وهو الذاكرة ويندر أن تلامس مستويات الفهم والتحليل والتركيب والتطبيق والتقويم .

- انها تفتقد إلى الشمول أي أنها تكون من جزء من البرنامج ، مما يفسح مجال الخطأ في النجاح .

- عن صياغة الأسئلة في الغالب تكون غير مفهومة أو تبنى على الغار - **Question** **piège** بدعوى قياس الذكاء أو ليقال أن الأستاذ (واعر) أو متمكن ، وهذا يجعلها غير قادرة على كشف مستوى المتعلمين ، لتدعيم جوانب القوة وعلاج جوانب النقص .

- في بعض المواد تطرح اسئلة طويلة متعددة الأهداف والمطالب مما يجعلها غير واضحة عند المتعلمين ، وينسيهم بعض المطالب الجزئية المطلوبة في السؤال الواحد .

في غالب الأحيان لا يوضع سلم التنقيط خاصة في المواد الأدبية ، ويتم التصحيح بطريقة عشوائية ، ويوضع سلم تنقيط غير عادل وغير موضوعي كأن يوضع حد أعلى للعلامة 12 و 14 من 20 كهكا كانت صحة الإجابة .

- يلعب تقدير المدرس للتلميذ تأثيرا في التصحيح فيحصل التساهل أو التشديد في التصحيح بناء على ذلك .

- تجرى الأمتحانات والفروض في ظروف تسمح بالتحايل والغش ، ومنه فإن النتائج لا تكون معبرة عن المستوى التحصيلي الحقيقي .
- استخدام أسلوب تقيص النقاط كوسيلة ردعية ، وهو مالا يسمح بأخذ صورة حقيقية على المستوى الحقيقي للتلاميذ ، وقد يدفعهم إلى التمرد . ثم إن معاقبة القسم كله بعلامة صفر يجعل من تحليل النتائج المدرسية بلا معنى .
- تضخيم معدلات التلاميذ لضمان نجاح التلاميذ وتغطية ضعف المستوى خصوصا في السنة السادسة والتاسعة أساسيا ، يزور الحقائق ويحدث كوارث في نتائج التعليم الثانوي .
- التنقيط العشوائي القائم على الانطباعات الشخصية دون قراءة لإجابات التلاميذ بصورة دقيقة خاصة في المواد الأدبية كأن يلجأ البعض إلى قراءة الفقرات الأولى والأخيرة فقط .
- تحايل التلاميذ بالتغيب المبرر في اختبارات بعض المواد التي يحصلون فيها على علامات جيدة في الفروض طمعا في حسابها لهم في المعدل العام لتلك المواد⁽²¹⁾ . ورغم ان جهودا في إطار الستكوين أثناء الخدمة بدلت لتحسين التقويم غير أن عيوبها لازالت ترصد في المدرسة الجزائرية ، وبالتالي فلا يزال هذا المجال في حاجة إلى إصلاح . وإضافة إلى العوامل المرتبطة بالمدرسة بوصفها تنظيما رسميا أو وسطا اجتماعيا والتي ترتبط بأدائها ومردودها التربوي ، تعلق عوامل أخرى مصدرها المجتمع العام .
- فالتدابير التي كانت لها آثار سلبية ارتبطت بالميزانية العامة وتحرير الأسعار ذلك لأن تخفيض النفقات العامة من خلال الضغط على مختلف البنود خصوصا ذات الطابع الاجتماعي يؤدي إلى تقليص الاعتمادات المخصصة للتسيير والاستثمار ، فحتى إن كان لتلك الإجراءات آثار إيجابية ، خاصة فيما يتعلق بالإيرادات التي ارتفعت كنسبة من الناتج المحلي خلال فترة برامج التصحيح الهيكلي حيث ارتفعت من 27.6% (سنة 1993) ، إلى 33.1% سنني 1996 و 1997 ، ففي هذا الوقت عرفت فيه النفقات المنسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا ملموسا رغم ارتفاعها بالأسعار الجارية ، حيث انتقلت من 36.2% (سنة 1993) إلى 32% و 30% سنني 1995 و 1996 ، ورغم الارتفاع النسبي خلال

السنتين 1997 و 1998 إلا أن ذلك يبقى دون مستوى 1993 وهو ما انعكس إيجابا على الميزانية للدولة حيث انخفض العجز إلى النصف تقريبا من 8.7 % سنة 1993 إلى 4.4 % سنة 1994 ، ليتحول على فائض خلال سنتي 1996 و 1997 قدر بـ 3 % و 2.4 % على التوالي (22) .

إن العشرية الأخيرة التي عاشتها المدرسة الجزائرية كانت حافلة بتغيرات هامة داخليا وعالميا ، وهو كان له انعكاس على حصيلتها ، فحالة الاقتصاد الوطني محاولة تحويلية من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق لم يمر بلا تضحيات من المدرسة ، كانت ضغوطا مخرجة ، فتوقيف التوظيف واللجوء على الاستخلاف ونقص التمويل وغلاء المنتجات والخدمات واكتظاظ الأقسام وتخريب كثير من المنشآت التربوية ، تسلفت إلى الفعل التعليمي - التعليمي ، وأجبرت السدارة التربوية على العمل بالحدود المتوفرة من الإمكانيات من الإمكانات إلى المستوى الذي تعدى فيه استغلال القاعات نسبة 220 % مع بقاء عجز يقدر بـ 40.000 قاعة للتدريس وهو ما يمثل 12 سنة من الاستثمار كما يقدر (أوقاسي لونيس) (23) فانخفاض العجز إلى النصف في الميزانية العامة للدولة حصل مقابل التضحية باوجه انفاق عمومي أخرى منها التربية الوطنية مما انعكس على مردودها وآفاقها. وأثر على التمدرس بوجه عام.

ويوضح الجدول رقم 05 تطور مؤشرات التمدرس واسعار الأدوات المدرسية خلال الفترة 93-1997.

الوحدة: سنة الأساس: 88 = 100

السنوات				البيان
1996	1995	1994	1993	
253.5	227.2	195.9	181.1	مصاريف التمدرس
550.8	438.0	301.3	244.6	أدوات مدرسة

(المصدر: (C.N.E.S – Projet de rapport préliminaire sur effets du P.A.S)

في : علي همال عبد الباقي رواج (اثار برامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية في الجزائر)

مجلة التكوين والتنمية جامعة التكوين المتواصل - مركز بسكرة بتاريخ مارس 2001 . ص 36

وتظهر الأرقام المذكورة أن هناك ارتفاع حادا في مصاريف التمدرس بين 93-96 في وقت ترتفع البطالة وتدخل الجزائر أزمة متعددة الأبعاد، وهو ما لا يكون في صالح التلاميذ والأولياء، وإضافة إلى ذلك ترتفع أسعار الأدوات المدرسية، وتراجع دخول الأسر ويزداد الضغط علة طاقم التأطير ، ما من شأنه التأثير على المستوى التعليمي، وهو ما حصل بالنظر إلى معدلات الرسوب والتسرب، حيث ظهر ضغط على سوق العمل بتول 250 ألف طالبا للعمل لأول مرة في ظل عجز شبه تام للاقتصاد الوطني على امتصاص هذا الكم حسب (علي همال وعبد الباقي رواج) (24).

والسراجح واستنادا إلى ما تقدم أن مظاهر ضعف المردود التربوي ترجع في بعض من جوانبها إلى العامل الاقتصادي ، وهو ما يحتاج إلى بحث مستقل أو أكثر من بحث لكن لا يمكن انكار جوانب القوة في مردود المدرسة الجزائرية، ولا يكون موضوعيا وصفها بالضعف جملة وتفصيلا ، وليس ذلك الخطاب الناقم على المدرسة بخطاب علمي وأن استأنس أحيانا بأرقام لأن الإنصاف يقضي بالتعرض إلى جوانب الضعف والقوة واضحا إياها في سياقاتها الفعلية ويذهب (محمد العربي ولد خليفة) معقبا على هذا التيار إلى أن الاستماع إلى الشوائم المضحكة الموجهة إلى المدرسة الجزائرية من الاستقلال إلى اليوم لا يمكن اعتباره حتى وجهة نظر. فمن يتهم المدرسة بالانحراف جملة واحدة، عليه ان يجد مكا'نا آخر غير المدرسة التي تخرج من عشرات الآلاف من المتمدرسين فيهم كفاءات كثيرة أثبتت قدراتها في الميدان وفي الخارج (25)

وحقيقة فقد تخرج ولا يزال يتخرج من المدرسة الجزائرية كفاءات ذات تكوين محترم وهذا يشير إلى أن هناك عوامل فاعلة في تشكيل مخرجات تعليم نوعية تتفاعل ضمن العوامل

الأخرى . وأنها بالتالي تقبل الفرز والتعيين والتشخيص ولعله لهذا السبب يشار باستحسان إلى مستوى المدرسة قبل 1980 من قبل بعض الآراء غير أن (علي بن محمد) له في هذه المسألة رأي آخر مفاده أن شيوع الإقرار بارتفاع مستوى المدرسة الجزائرية قبل 1980 وانهاره بعد ذلك هو رأي ليس مقبولا فمن الناحية السياسية يكونه قد مضى على حكم الرئيس الشاذلي بن جديد نحو عام وهي مدة لا تلحق بالمدرسة هذا قدر من الضرر مع التسليم جدلا بأن عهده كان عشوية سوداء ومن الناحية البيداغوجية انطلق في هذه السنة صراح المدرسة الأساسية بعد سنتين من التوقيف بحجج واهية كما أنه لا يجوز وصف المدرسة الأساسية بالمنكوبة لعدم وجود مآشير الحكم ، فالتلاميذ الذين دخلوا المدرسة في 1980 لا يصلون البكالوريا إلا في الشهر السادس من 1991 ولن يتخرجوا من الجامعة الا في 1995 أو 1996 حسب فروع التكوين وهكذا فسنة 1980 الموصوفة ببدء النكبة أو الكارثة لا تجدد تبريرها وقد يكفي الإطلاع على مقالات السيد مصطفى الأشراف عام 1977 لأخذ فكرة عن هذه الحيثية والخلاصة هي ان الهجمة على المدرسة الأساسية تجدد تفسيرها في أنها وحدت أبناء الأمة في تعليم واحد وقضت على التشرذم بين التعليم الأصلي والتعليم العام والتعليم الخاص الذي كان أكثره وأهمه تحت الكنيسة المسيحية كما أنها ألغت مصطلحات معرب ومفرنس ا و / مزدوج وأنزلت الفرنسية مكانتها كلغة أجنبية (26)

و إذا كانت تلك الانتقادات ذات عوامل أيولوجية أو تخفي مشروعها الحقيقي فإنه غير خفي أن المدرسة الجزائرية تعاني كثيرا من المشاكل وتحتاج إلى تقويم وتطوير لعلاج مظاهر ضعف المردود التربوي والوقاية من المعوقات وعوامل الفشل المدرسي يشكل عام. وذلك باتخاذ التدابير وإجراءات وفق إستراتيجية شاملة تنأسس من فلسفة تربوية واضحة وهذا يعني التزام أسلوب عملي وحيوي في حركتي

التخطيط الإنجاز بدل اعتماد أسلوب التغيير بالنص التشريعي من دون المتابعة في الميدان لأجل الحد من الانتقال إلى القسم الأعلى بلا مقاييس بيداغوجية ، ويمكن اعتماد خطوة عمل تتضمن المراحل الآتية :

إصدار المناشير المنظمة لاختبارات لمختلف المراحل وتحديد معدلات النجاح وكيفيات الانتقال وقد سعت فعليا المفشية العامة منذ سنوات إلى إيجاد حلول على مستوى أقسام الامتحانات في السنة 9 أساسي والسنة الثالثة ثانوي منها:

- تغيير كيفيات القبول في السنة الأولى ثانوي.

- تقويم نتائج الامتحانات

- تحسين نوعية المواضيع وسلام التنقيط

- تركيز نشاطات التفتيش على أقسام الامتحانات

وهي إجراءات لا تكفي وتحتاج إلى المزيد في المجال التنظيمي والبيداغوجي منها:

- التكوين خلال الخدمة للعاملين والمقبلين على التوظيف

- كيفيات تقويم ومراقبة الأعمال المدرسية

- ضبط مقاييس النجاح في الانتقال إلى القسم الأعلى .

- الاندماج لاجتماعي والمهني للمتخرجين (27)

تلك هي تصورات الدوائر الرسمية للتربية وقد وردت في شكل مبادئ كبرى، فان المطلوب أن تستحول إلى قرارات وتنزل ساحة التطبيق بالإمكانات المادية والبشرية الكافية، وتوفير تلك الإمكانيات هو مسؤولية المجتمع والدولة أيضا وليس مسؤولية المدرسة فقط. وفي هذا السياق يقترح

(سغواني عاشور) مجموعة من إجراءات لعلاج ظاهرة التسرب المدرسي هي:

- إجراءات تتعلق بالإطار الاجتماعي والاقتصادي العام، وتلك تتم

بالتعاون مع الجهات المعنية.

- إجراءات تتعلق بمحيط تنظيم وتيسير التنظيم التربوي أهمها:

- دعم الاستفادة من الخدمات الصحية.

- تقليص نفقات التمدرس

- تسهيل وتشجيع الالتحاق بالمدرسة .

- تحسين نوعية ومضمون برامج التعليم والطرائق البيداغوجية.
- تحسين نوعية وسائل التعليم.
- تحسين ظروف التمدرس
- إعطاء عناية أكثر التقويم.
- إعادة النظر في نمط سير المؤسسات (28)

وفيد ذلك التصور العلاجي في تأكيد ضرورة إصلاح جميع مكونات العملية التربوية والوسط الاجتماعي التي تتفاعل معه وهو ما يتطلب فوق الذي تقدم تحديد دقيق لمبادئ وأهداف التربية في إطار الفلسفة الاجتماعية القائمة ، و معنى ذلك أن يتم فصل كل من الجانب الفلسفي للتربية والجوانب الفنية التنفيذية لإحداث المردود التربوي المرغوب في المدرسة الجزائرية .

خلاصة:

المردود التربوي الجزائري موضوع بحاجة إلى مزيد من التشخيص العلمي والمتابعة التقويمية التي تتأسس منه ، فليس من الممكن اعتماد الأساليب الإدارية الروتينية ، إن في التشخيص أو المتابعة والعلاج كما انه بات يقينا بأن التغيير نحو الأحسن لا تكفي فيه إصدار النصوص والتعليمات مهما التهبت مضامينها حزما وإبداع مصيغوها فصاحة .

إن المدرسة في هذه المرحلة مطالبة بأخذ مكانة الريادة في عصر العولمة التي يصفها محمد عابد الجاربي بأمة الغد (أمة السيبرنتيك) فهي التي لا يعرف ولا يعترف أبنائها بالعناصر التي تحدد بها الهوية في العالم التقليدي كالوطن والانتماء العرقي ، الدين ، والانتماء الجغرافي وهي رؤية تؤكد على نهاية دور الدولة المحددة للهوية وكمصدر للسلطة القانونية (29)

فأية مدرسة للغد ؟ تساؤل ملح في هذه المرحلة المفصلية والإجابة عنه مسؤولية مشتركة لكن المؤسسات الوطنية الرسمية وحدها أكثر إلزاما بالنظرية والعمل على رسم معالم مدرسة الغد بعد استشراف علمي لمعالم الغد من دون إهمال للماضي وتقييم الحاضر ، وما يمكن ترجيحه انه لا غد لمدرسة لا وظيفية بمعنى أنها عاجزة عن التفاعل مع متغيرات الداخل

والخارج . فحسب د/ علي بن محمد يجب أن نضع في المدرسة ما هو كفيلا بتخريج جيل من الجزائريين قادر على الاستجابة لجزائر الغد وحل مشاكلها وهذا يتطلب استقراء معطيات واحتمالات المستقبل ، ويتعين على المجتمع أن يمنح الأولوية الفعلية للمنظومة التربوية (30) .

وتأسيسا على ذلك فان المردود التربوي للمدرسة الجزائرية محكوم عليه أن يتحسن كليا ونوعيا ، فان هو بلغ مرتبة القدرة على إشباع الحاجات الوطنية ، وامتلك قدرة تنافسية محترمة تضمن للمدرسة دورا رياديا في المجتمع وهو هدف لا يجب إلا أن يجد نصيبه من التوفيق وهذه مسؤولية حضارية ذات أولوية ومن أؤكد الواجبات الوطنية ، لأنه لا مجال للفشل لما في ذلك من تبعات ليس فقط على الجهود التنموي بل وعلى السيادة الوطنية نفسها

الهوامش:

- 1 - Dictionnaire Encyclopédie - pour tous , paris, librairie Larousse , 1980,p792
- 2) د/ يزيد عيسى السورطي (السلطوية في التربية العربية - المظاهر والأسباب-) مجلة التربية ، العدد 46 ، مجلد 12 ، جامعة الكويت ، 1998 ، ص 270 .
- 3) د. عبد اللطيف بن أشنهو ، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 62 - 1980 ، (الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية ، 1982 م) ص : (422-423)
- 4) المرجع السابق نفسه ص 423
- 5) جريدة الخبر اليومية : عدد 2424 بتاريخ 1998.12.08
- 6) د . علي بن محمد (بذور الفتنة القادمة وملاحم الفشل الأكيد في الإصلاح التربوي المقترح ، الحلقة الرابعة ، الولادة العسيرة في الزمن المستحيل) ، الشروق العدد(88) بتاريخ الخميس 2001.02.19 م 7- Sille : // A / Jelsa 16 – n9-99- him
- 8- جريدة الخبر عدد 2424 بتاريخ 1998.12.08 م
- 9- من كلمة العدد التي حررها مدير التكوين لوزارة التربية الوطنية ، نافذة على التربية ، نشرة إعلامية شهرية إصدار المركز الوطني للوثائق التربوية العدد (3) بتاريخ : افريل 1998 م
- 10- جريدة اليوم ، العدد 287 ، السنة الأولى بتاريخ 2000.01.10
- 11- المرجع السابق نفسه
- 12- أوقاسي لونييسي (أزمة الإدارة التربوية في الجزائر) . مجلة العلوم الإنسانية(العدد 13) جامعة منتوري قسنطينة ، جوان 2000 ص : (25-26)
- 13- المرجع السابق نفسه ص ، 26
- 14- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، مديرية التقييم والتوجيه والاتصال : التسرب المدرسي في التعليم الأساسي والثانوي (مطبوعة غير منشورة) فيفري 2000 م ، ص 3
- 15- المرجع السابق نفسه ص ، 9

٤٧٧

- 16- سفواني عاشور ، التسرب المدرسي. سلسلة الملفات التربوية - موعدك التربوي رقم 6 وزارة التربية الوطنية، المركز الوطني للوثائق التربوية 2001م ص 15
- 17- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التربية الوطنية ، مرجع سابق ، ص: 11
- 18- Denise louanchi , Eléments de pédagogie , Alger , o.p.u 1993.p (356-357)
- 19- وزارة التربية الوطنية ، نافذة على التربية ، المركز الوطني للوثائق التربوية ، العدد (3).
أفريل 1998م. ص 6
- 20- جون و. هانسون ، كول. س. برميك ، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية ، ترجمة وتقديم د/محمد نبيب المجيحي ، (القاهرة : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، 1976م) ، ص (7-12) :
- 21- خالد عبد السلام (إشكالية التقويم التربوي في المدرسة الجزائرية) جريدة الصحافة ، العدد 231 بتاريخ الإثنين 31/ جانفي / 2000
- 22- عبد الكريم الشاشيبي وآخرون ، الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق في : أ.د: علي هتمال، وأ عبد الباقي روابح (آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية) . مجلة التكوين والتنمية (العدد 1) ، جامعة التكوين المتواصل ، مركز بسكرة (2001) ، ص 29
- 23- أوقاسي لونيسي ، مقالة سابقة ، ص 27
- 24- أرتفعت مجلات البطالة ص 23 % في 1993 الى 29 % في 1997 وتكتسح الوسط الشباني بنسبة 80 % (انظر أ دعلي هتمال و أ عبد الباقي روابح ، مرجع سابق ص (37)
- 25- محمد العربي ولد خليفة، الجزائر المفكرة والتاريخية ابعاد ومعالم ، (الطبعة الأولى الجزائر: دار الأمة ، 1998 م) ص 149
- 26- د علي بن محمد (بذور الفتنة القادمة وملاح الفشل الأكيد في الإصلاح التربوي المقترح ، الحلقة 5 حيثيان الأوهام والمغالطات ، الشروق ، العدد (89) بتاريخ السبت 2001.02.17
- 27- وزارة التربية الوطنية ، نافذة على التربية ، مرجع سابق ، ص : 6
- 28- سفواني عاشور ، مرجع سابق ص : (11-12)
- 29- د/ محمد العابد الجابري قضايا في الفكر المعاصر (الطبعة الأولى : بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية 1997م) ص (148-149)
- 30- د علي بن محمد ، معركة المصير والهوية في المنظومة التعليمية - الصراع بين الأصالة والانسلاخ في المدرسة الجزائرية ، (الطبعة الأولى ، الجزائر : دار الأمة 2001م ص: 27-28).